

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

أثر الانتخابات التركية المبكرة على الملف السوري

ورقة تحليلية على إثر انعقاد ندوة حوارية أقامها مركز الحوار السوري حملت نفس العنوان بحضور عدد من الباحثين والفاعلين

<http://sydialogue.org/news/31>

الأربعاء ٩ شعبان ١٤٣٩ هـ - ٢٥/٤/٢٠١٨ م

جدول المحتويات

٢	مقدمة:
٣	المحور الأول: توصيف المشهد الداخلي في تركيا:
٣	أولاً- الأسباب المباشرة لتقريب موعد الانتخابات:
٤	ثانياً- إشكاليات وتحديات تواجه النظام السياسي التركي:
٤	ثالثاً- أهمية الانتخابات:
٥	المحور الثاني - السياسة التركية في الملف السوري:
٥	أولاً- طبيعة التدخل التركي:
٥	ثانياً- محددات التدخل التركي في سوريا:
٦	ثالثاً- اختلاف السياسة التركية مرحلياً تجاه الأزمة السورية:
٦	المحور الثالث: أثر الانتخابات ومستقبل السياسة التركية في سوريا:
٦	أولاً- أثر الانتخابات ونتائجها على اللاجئين السوريين:
٧	ثانياً- مستقبل الوجود التركي في سوريا:
٨	ثالثاً- التحديات المتوقعة للسياسة التركية في سوريا مستقبلاً:
٨	إشكالية "تحرير الشام":
٨	القضية الكردية:
٨	رابعاً – علاقة تركيا مع الفاعلين الإقليميين والدوليين وأثر ذلك على الوضع السوري:
٩	خامساً- مستقبل السياسة التركية شرق الفرات:

مقدمة:

دفعت مجمل التطورات الداخلية والخارجية بالحكومة التركية إلى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في البلاد في حزيران/يونية القادم، وذلك على وقع حالة من الاستقطاب السياسي الحاد الذي تعيشه الساحة الداخلية التركية، يضاف إليها تداعيات المشهد الإقليمي والدولي غير المستقر.

ومع تحول الوضع السوري من صراع داخلي إلى صراع إقليمي ودولي، بات الملف السوري متأثراً ليس فقط بالتغيرات الداخلية، وإنما بالتغيرات الإقليمية والدولية، في آن معاً.

وفي وقت تزايد فيه الانخراط التركي في هذا الملف سواء سياسياً من خلال مسار "استانة"، وعسكرياً من خلال عمليتي "درع الفرات" و "غصن الزيتون"، ونشر العديد من نقاط المراقبة في شمال سوريا، باتت بموجبه الحالة السورية وتطوراتها من أهم العوامل المؤثرة في المشهد الداخلي التركي، وهي التي تتأثر بدورها بالتطورات الحاصلة في الساحة الداخلية التركية، خصوصاً مع وجود النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين في تركيا.

من هذا المنطلق، شكّل الإعلان عن تقديم الانتخابات التركية، حدثاً بارزاً ستكون له انعكاساته على الملف السوري إنسانياً وسياسياً وعسكرياً وحتى خدمياً.

ويهدف تسليط الضوء على الانعكاسات والسيناريوهات المتوقعة للانتخابات التركية المبكرة على الملف السوري بمختلف جوانبه، أقام مركز الحوار السوري ندوته الحوارية ضمن مسار "حوار الساعة" بعنوان: (أثر الانتخابات التركية المبكرة على الملف السوري) وذلك في مدينة استنبول، يوم الأربعاء ٩ شعبان ١٤٣٩هـ، الموافق لـ ٢٥/٤/٢٠١٨م بحضور عدد من السياسيين والباحثين وممثلي قوى الثورة والمعارضة السورية.

أعدّ هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"^١، ومن دون التقيّد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، وتم التقسيم الموضوعي للتقرير بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ- ما أمكن- على فهم المضمون. جاء التقرير في ثلاثة محاور: يتضمن المحور الأول توصيفاً للمشهد الداخلي التركي، فيما تناول المحور الثاني التعاطي التركي مع الملف السوري، في حين حُصص المحور الثالث للحديث عن الآثار المتوقعة للانتخابات ومستقبل السياسة التركية في سوريا.

^١ يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

المحور الأول: توصيف المشهد الداخلي في تركيا:

وقفت العديد من المداخلات والتعليقات على حقيقة الوضع الداخلي في تركيا، حيث وصّفت بعض المداخلات ملامح المرحلة الراهنة، والأسباب التي دفعت الحكومة للإعلان عن انتخابات مبكرة، وما يشهده النظام السياسي من تحديات داخلية وخارجية.

أولاً- الأسباب المباشرة لتقريب موعد الانتخابات:

اعتبر باحث وكاتب سياسي مختص بالشأن التركي أن قرار اجراء انتخابات مبكرة هو قرار سياسي بامتياز، يعتمد على حسابات الربح والخسارة لدى الحزب الحاكم، وعدّد أهم الأسباب التي دفعت لتقريب موعد الانتخابات التركية البرلمانية والرئاسية والتي كانت مقررة في نهاية العام ٢٠١٩ كما يلي:

١- سبب قانوني دستوري بكون تركيا تعيش منذ اقرار التعديلات الدستورية في العام الماضي حالة من التناقض بين النظام البرلماني الذي مازال مستمراً وفق الدستور، وبين النظام الرئاسي الذي بدأ فعلياً منذ إقرار التعديلات، وكان لا بد من إنهاء حالة الضبابية وتداخل الصلاحيات خصوصاً باعتبار تركيا بلداً يعتمد على الاستثمار الذي يحتاج لاستقرار سياسي بالضرورة.

٢- العامل الاقتصادي: فرغم معدلات النمو المرتفعة التي يسجلها الاقتصاد التركي إلا أن الليرة التركية في حالة تراجع مستمر، ومع طول الفترة المتبقية لموعد الانتخابات التي كانت مقررة في نهاية العام ٢٠١٩، فإن الوضع الاقتصادي سيكون أكثر عرضة للهزات الاقتصادية أثناء الفترة المتبقية، ما يعرض شعبية الحزب الحاكم بدورها للاهتزاز.

٣- إرباك المعارضة: في ظل استمرار تحالفه مع الحركة القومية يسعى حزب العدالة والتنمية الحاكم للضغط على المعارضة بحيث لا يتوفر لها الهامش الزمني اللازم لتحضير نفسها للانتخابات أو بناء تحالفات خلال الفترة القصيرة المتبقية لموعد الانتخابات الجديد. مع ذلك، نوه الباحث إلى أن خطوة تقرب موعد الانتخابات رغم كونها مناورة إلا أنها وفي ذات الوقت تعتبر مغامرة للحزب الحاكم في حال استطاعت أحزاب المعارضة وضع مرشح توافقي ينافس السيد أردوغان^٢.

٤- الملف السوري: فمنذ بداية الثورة السورية، تقارب تركيا الأزمة باعتبارها شأنًا داخلياً تركيا، نظراً لطول الحدود مع سوريا، والتشابهات الثقافية والتاريخية والجغرافية بين الشعبين التركي والسوري.

من جهة أخرى تسعى الحكومة التركية لاستثمار نتائج عملية غصن الزيتون، والتي نمّت الشعور القومي وأعطت زخماً لشعبية السيد أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

كما أن ارتدادات الحالة السورية تؤثر على الوضع الداخلي التركي، فهناك تخوف جدي لدى القيادة التركية من تدهور الموقف في سوريا بشكل غير مرغوب، مما قد ينتج هزات سياسية واقتصادية تضر بشعبية الحزب الحاكم، وهو ما تسعى أنقرة لتجاوزه سريعاً، حيث يوجد شعور بالقلق من التطورات والتغيرات والمواقف الأخيرة، بما فيها حالة التوتر الغربي مع روسيا، والضربة

^٢ تجدر الإشارة إلى أنه وخلال الفترة التي جرت فيها الندوة، كثر الحديث عن إمكانية ترشح الرئيس التركي السابق عبد الله غل للانتخابات الرئاسية، كمرشح عن حزب السعادة وكمرشح توافقي سعت أحزاب المعارضة المختلفة للتوافق حوله، وقد أشار الحضور إلى أن عبد الله غل وحده يمكن أن يشكل منافساً حقيقياً لأردوغان في الانتخابات المقبلة في حال توافقت أحزاب المعارضة عليه. لكن عبد الله غل أعلن عدم ترشحه للانتخابات في وقت أصرت فيه رئيسة الحزب الجيد مرال أكشنار على الترشح.

الثلاثية للنظام السوري وما أثارته من تداعيات، وحالات الصدام المتكرر بين إيران و "اسرائيل"، فضلاً عن الحديث عن إمكانية إرسال قوات عربية لمناطق شرق الفرات.

ثانياً- إشكاليات وتحديات تواجه النظام السياسي التركي:

- ١- مأزق الأمن والحريات: اعتبر خبير في الشأن التركي بأن تركيا تعيش على واقع معادلة صعبة تتمثل بالموازنة بين الأمن والحريات، فمنذ أحداث "Gezi Park" عام ٢٠١٣ حصلت حالة من التصدع الداخلي استمر حتى محاولة الانقلاب ٢٠١٦، وبدأ الدفع بالمقاربة الأمنية داخل السياسة التركية على حساب الحريات، مما شكل معضلة حقيقية داخل تركيا. فيما رأى سياسي سوري وجود سعي من النظام السياسي التركي لتحقيق حالة من الاستقرار ولو أدى ذلك إلى زيادة هامش التحرك الأمني، موضحاً أن هذا النهج في حال استمراره سيؤثر سلباً على النمط الديمقراطي للحكم.
- ٢- تأزم الحالة الحزبية: إنَّ المعضلة السابقة (الأمن-الحريات) سببت بحسب رأي الخبير بالشأن التركي حالة احتقان أعادت تركيا إلى حالة ٢٠٠١ قبيل تأسيس حزب العدالة والتنمية، أي حالة من تأزم البيئة السياسية للأحزاب التركية، بحيث تتفكك الأحزاب الكبيرة، وتطفو على السطح القوة الناعمة للأحزاب الصغيرة، يضاف لذلك حالة الارتباك الموجودة أصلاً لدى الحزب الحاكم، فضلاً عن الانقسام داخل الحركة القومية حول التحالف مع الحزب الحاكم.
- ٣- حالة الاستقطاب الحاد: حيث نوه مختص بالشأن التركي إلى أهمية دلالة نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية والذي جرى العام الماضي، والتي انتهت بفارق ضئيل (51.4 مؤيد و ٤٨,٦ رافض). حيث اعتبر أن هذه النتيجة وتفصيلها حملت دلالات على حالة الاستقطاب في تركيا.

ثالثاً- أهمية الانتخابات:

تكمن أهمية الانتخابات القادمة في تركيا كونها أول انتخابات تأتي بعد إقرار النظام الرئاسي بحسب رأي كاتب ومختص بالشأن التركي، وبذلك تختلف عن أي انتخابات سابقة. فالنظام الرئاسي أكثر استقراراً ولا يتأثر بالهزات البسيطة، ويعطي صلاحيات أكبر للرئيس لتشكيل الحكومة وتغييرها في مواجهة أي هزات قد تنشأ. كما تزداد أهمية الانتخابات الرئاسية على حساب الانتخابات البرلمانية رغم كونهما تجريان معاً، بما يعني أن حسم منصب الرئيس سيكون محورياً في رسم سياسات تركيا القادمة. ونوه الكاتب بدوره إلى أن الانتخابات ليست عملية حسابية، وبالتالي فإن التحالفات الحزبية لا تعكس بالضرورة حجم التأييد في الشارع، وصعوبة الاعتماد على الكتل التصويتية في القواعد الحزبية، التي أظهرت انزياحاً عن مرجعياتها الحزبية كما بدى في الاستفتاء على التعديلات الدستورية العام الماضي، سواء في أحزاب السلطة أو المعارضة.

^٣ للمزيد عن أحداث Gezi park انظر: سنة على أحداث غيزي في اسطنبول"، نون بوست، ٢٠١٤، ٣١، ٥، <https://www.noonpost.org/content/2865>.

المحور الثاني - السياسة التركية في الملف السوري:

أولاً- طبيعة التدخل التركي:

حدّد أكاديمي وباحث سوري ثلاثة جوانب للاهتمام التركي في سوريا، عسكرياً واقتصادياً وأمنياً استخباراتياً.

فبالنظر إلى الوجود العسكري التركي في سوريا، هناك منطقتان متميزتان، الأولى هي تلك التي شهدت تدخلاً عسكرياً تركيا مباشراً وتمثل بمناطق درع الفرات وغصن الزيتون، والثانية منطقة خفض التصعيد في إدلب وشمال حماه. ويبرز التمايز بين المنطقتين في تفصيلات كثيرة، أولها اختلاف طبيعة الوجود العسكري التركي بين المنطقتين، ووجود عناصر وجماعات مصنفة إرهابية في المنطقة الثانية، واختلاف الموارد المحلية وأهميتها بالنسبة للنظام بين المنطقتين (معتبر باب السلامة فقط في الأولى، مقابل معبر باب الهوى وطرق حلب-دمشق، وحلب-اللاذقية في الثانية).

يضاف لذلك الاختلاف في الكثافة السكانية والتنوع في المجاميع البشرية، فالمنطقة الثانية تحوي كثافة سكانية أعلى من الأولى، لكن المنطقة الأولى تحوي تنوعاً إثنيّاً وقومياً أكبر.

ومن حيث حجم التدخل والإدارة، نجد أن المنطقة الأولى تشهد إدارة مباشرة من الأتراك تنعكس في إنشاء المجالس المحلية والإشراف عليها، بالإضافة للإشراف على عمل المنظمات الإنسانية وضبط عملها، وتأسيس البنى التحتية والمرافق العامة. في حين تدير وجودها في إدلب بردود الأفعال أمام باقي الفاعلين (روسيا وإيران). كما تنأى تركيا بنفسها عن التدخل في الصراعات الداخلية في ادلب بعكس المنطقة الأولى التي تضبط فيها أي خلافات قد تنشأ.

أما في الجانب الاقتصادي، فأكد الباحث على أن الكلفة المادية للتدخل التركي في سوريا تندرج تحت بندين، أولهما كلفة تحريك الآلة العسكرية من معدات وآليات وأسلحة وغيرها، والتي أثرت بشكل مباشر على الموازنة العامة، وثانيهما أموال الخدمات والمعاشات التي تصرفها الحكومة التركية في إدارتها لمناطق وجودها في الشمال السوري.

وبالنسبة للجانب الأمني الاستخباراتي، فتواصل تركيا نشاطها على الأرض السورية من جمع المعلومات الاستخباراتية فضلاً عن بناء العلاقات مع بعض الفصائل وتقويتها، والعمل على تحجيم فصائل أخرى.

ثانياً- محددات التدخل التركي في سوريا:

تنقسم المحددات الى داخلية وخارجية بحسب ما أشار إليه أكاديمي سوري، أما الداخلية فهي: أولاً: العامل الأمني المتمثل بالحفاظ على الأمن القومي التركي، وهو أهم محدد يوجه السياسة التركية، وذلك عبر وقف تمدد حزب العمال الكردستاني وفرعه في سوريا (PYD)، ومنع إنشاء كيان سياسي تابع له.

وثانياً: إنشاء منطقة آمنة لاستيعاب اللاجئين، وثالثاً: إنشاء مناطق عازلة بين جنوب تركيا ومناطق التوتر في سوريا.

أما المحددات الخارجية فهي، أولاً: مواجهة توسع القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، وثانياً: الحفاظ على القدرة التعطيلية –ان لزم استخدامها- لشكل الاتفاق النهائي في سوريا، وثالثاً: محاولات اقتناص اتفاقات جديدة مع أمريكا وأوروبا وحتى روسيا بما يخدم الأمن القومي التركي.

ثالثاً- اختلاف السياسة التركية مرحلياً تجاه الأزمة السورية:

من وجهة نظر عضو في المجلس الوطني السوري، فإن السياسة التركية تجاه الأزمة السورية يمكن تقسيمها لمرحلتين: الأولى وتمتد منذ بدء الثورة السورية حتى منتصف العام ٢٠١٦، وكانت تحمل "طابعاً أيديولوجياً" حسب رأيه، متأثرة بالتحالف مع قطر، وبالصعود الإقليمي لقوى إسلامية إبان ثورات الربيع العربي، وهو ما حداً بها لدعم قوى معينة في الساحة السورية تمهيداً لوصولها للسلطة بعد الثورة بحسب رأيه. أما المرحلة الثانية والتي تبدأ منذ منتصف العام ٢٠١٦ فتقوم على أولوية المصالح القومية التركية ومنع إنشاء كيان انفصالي كردي ووجود أي تهديد للدولة التركية، وبالتالي حدث نوع من إعادة التموضع للسياسة التركية لتغدو أقرب للمحور الروسي الإيراني.

وقد اتفق معه في الرؤية عضو في الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والذي اعتبر أن تعاطي تركيا مع الملف السوري في البداية نبع من فكرة "العثمانيون الجدد"، حيث ترسخت الفكرة بوصول "الإخوان المسلمين" للسلطة في مصر حسب رأيه، وهو ما دفع بدول عربية وإقليمية لمواجهة هذا التمدد ودعم الانقلاب على سلطة "الإخوان" في مصر، وإعادة ترتيب تشكيلات المعارضة السياسية السورية ضمن نفس الإطار. لكن اختلف مع تلك النظرة عضو سابق في الائتلاف السوري، معتبراً بأن الحكومة التركية كانت على العكس من ذلك، تقوم بنصح القوى الإسلامية السياسية بتبني العلمانية في الحكم، مستشهداً بخطاب الرئيس التركي السيد أردوغان في البرلمان المصري.

المحور الثالث: أثر الانتخابات ومستقبل السياسة التركية في سوريا:

أولاً- أثر الانتخابات ونتائجها على اللاجئين السوريين:

استقبلت تركيا خلال سنوات الحرب السورية العدد الأكبر من اللاجئين السوريين بين دول الجوار، وتبعاً لأرقام رسمية يوجد في تركيا أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ سوري.

ورغم اتباعها لسياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السوريين في السنوات الأولى للحرب السورية، شهدت الفترة الأخيرة تشديداً واضحاً على دخول السوريين إلى تركيا، سواء عبر طرق التهريب أو عبر وضع إجراءات صعبة للحصول على تأشيرة الدخول، بالإضافة لاتباع الحكومة التركية سياسة تشجع العودة الطوعية للاجئين إلى مناطق درع الفرات وغصن الزيتون.

ومع إعلان الأحزاب الرئيسية لمرشحها في الانتخابات القادمة، شكّل الملف السوري برمته أحد أبرز المواد الانتخابية التي تشترك الأحزاب جميعها بمحاولة استغلاله، مع وجود رؤية شبه موحدة لدى أحزاب المعارضة ومرشحيهم تنظر بشكل سلبي لوجود اللاجئين السوريين في تركيا.

وقد أبدى باحث في مركز دراسات وجود تخوّف وقلق متزايد على مصير اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا بحسب ما ستفضي إليه نتائج الانتخابات المقبلة، واعتبر أن ملف اللاجئين هو ملف داخلي تركي تناوله كافة الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة، وبالتالي ستترك الانتخابات أثراً مباشراً على وجود اللاجئين السوريين في تركيا.

وقد ذكر خبير في الشأن التركي بأن الشؤون الداخلية في الدولة التركية رست وفق تفاهات على أن حضور القوميين فيها مؤثراً، وربما يبقى هذا الحضور بغض النظر عن نتيجة الانتخابات القادمة، وسيتم الاستمرار في النهج الحالي بدفع اللاجئين نحو العودة إلى سوريا، وتقليص وجودهم داخل تركيا ما أمكن.

ثانياً- مستقبل الوجود التركي في سوريا:

اعتبر عضو سابق في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أنه وفي ظل وجود حضور مؤثر للتيار القومي في مؤسسة الجيش والداخلية التركية، فإن مستقبل الوجود التركي في سوريا لن يتأثر بنتيجة الانتخابات القادمة، سواء نجح السيد أردوغان أم أحد منافسيه، وبالتالي من الممكن أن نشهد وصاية أمنية كاملة على مناطق غرب الفرات، وبالتالي لن يكون لقوى المعارضة السورية أي دور حقيقي في تلك المناطق، وسترتبط أجهزة الشرطة والأمن والمؤسسات والمجالس المحلية بشكل فعلي بالأجهزة والمؤسسات الحكومية التركية.

وقد توافق مع هذه النظرة كاتب ومختص في الشأن التركي، إذ اعتبر أن تركيا تؤسس لوجود بعيد المدى في سوريا، وقد بدا ذلك من خلال بناء المؤسسات والبنى التحتية شمال سوريا، وقضية تجنيس اللاجئين وغيرها.

وبحسب رأيه فإن تركيا لن تخرج قواتها من سوريا قبل وجود حل شامل للقضية السورية، بطريقة تضمن بها مصالحها. وأكد أن عملية غصن الزيتون ستكون الأخيرة لتركيا في سوريا بالشكل الذي جرت عليه، مستبعداً إمكانية توجه تركيا لإجراء عمليات عسكرية في منبج أو في مناطق شرق الفرات أو غيرها، وستسعى للتفاوض مع باقي الأطراف حول القضايا الإشكالية، للوصول إلى صيغ ترضيها.

وفي سياق متصل اعتبر أحد أعضاء المجلس الأعلى للعشائر السورية بأن تركيا ستواجه صعوبات في مناطق تواجدها في سوريا، ورأى بأن تركيا لم تولي الجانب الثقافي الاهتمام اللازم في تلك المناطق، وركزت على بناء مؤسسات خدمية وتعليمية دون الاهتمام بالكادر البشري، وهو ما أدى لتردي الحالة الثقافية والتعليمية.

كما ألمح إلى وجود بوادر نشاط قومي تركي في مناطق شمال سوريا يسعى لإحداث أثر ضمن المكون التركماني، وهو ما سيؤدي حسب رأيه لردود فعل من باقي مكونات المنطقة من عرب وكرد، ما سينعكس على السلم الأهلي في تلك المناطق.

كما نبه بدوره إلى خطورة استغلال ورقة العشائر السورية في مناطق الشمال السوري من قبل دول عربية، وإهمال تركيا لهذه الورقة المهمة برأيه. الأمر الذي أكدته عضو في الهيئة السياسية للائتلاف معتبراً بأن العشائر في سوريا لها علاقات تاريخية مع دول عربية، وتلك الدول هي الراعي الحقيقي لها خلال العقود الماضية.

من جهته اعتبر أكاديمي وباحث أن القوى الدولية ترغب بأن تتصدى تركيا لمهمة أمنية في سوريا، وبشكل أساسي محاربة فلول "تنظيم القاعدة" والجماعات المصنفة "إرهابية"، بالإضافة لوقف تدفق اللاجئين، والمساعدة على عودة البلاد للاستقرار، لكن أغلب الدول الفاعلة غير راغبة بأن تستقر الأمور لتركيا في مناطق تواجدها في سوريا، فمن المحتمل مثلاً بحسب رأيه أن نرى حركات احتجاج ضد الوجود التركي، وإمكانية قيام حركات تمرد عسكرية من بعض المجموعات. لكن بالمقابل رأى بأن الانتخابات

القادمة ستشكل حالة استقرار نسبي لدى الحكومة التركية لخمس سنوات قادمة، تسمح لها بوضع خطط ورسم استراتيجية طويلة الأمد في سوريا بغض النظر عن تفاصيلها.

ثالثاً- التحديات المتوقعة للسياسة التركية في سوريا مستقبلاً:

إشكالية "تحرير الشام":

حول سؤال طرحه عضو في الائتلاف عن الخيارات التركية للتعامل مع "هيئة تحرير الشام" وأثر نقاط المراقبة في منطقة ادلب في النفوذ التركي، أجاب أكاديمي وباحث سوري بأنه لا يمكن اعتبار نقاط المراقبة حدوداً مرسومة للنفوذ التركي، لسبب بسيط يتعلق بوجود تنظيم القاعدة في المنطقة، والذي أجمعت القرارات الدولية على شرعية استهدافه، ورأى بأن تركيا يمكن أن تتغاضى عن وجود شخصيات أو مجموعات محسوبة على "القاعدة" في المنطقة، دون أن توجد داخل المدن، سيما وأن الشأن الداخلي في منطقة ادلب يتعد قليلاً عن الاهتمامات التركية على عكس حال مناطق عفرين ودرع الفرات. ومن وجهة نظره فإن قضية "تحرير الشام" و "القاعدة" تبقى ورقة مساومة بيد تركيا لتحصيل تنازلات من باقي الأطراف في منبج ومناطق أخرى، خصوصاً من الولايات المتحدة والأوروبيين. واعتبر أنه إذا ما قررت إيران وروسيا التقدم في ادلب لمواجهة "القاعدة" فليس من المحتمل بأن تقوم تركيا بأي مواجهة.

القضية الكردية:

رأى عضو في الهيئة السياسية للائتلاف أنه حتى لو استطاعت تركيا حل إشكالياتها الأمنية القادمة من شمال سوريا، والمتمثلة بحزب ال (PYD) الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، فإنها لن تنعم بالاستقرار الدائم ما دامت المشكلة الأساسية قائمة في مناطق شرق تركيا، وبرأيه يجب على الحكومة التركية إيجاد حل للمشكلة الكردية بعيداً عن السياسة الأمنية.

وفي ذات السياق رأى كاتب ومختص بالشأن التركي أن القضية الكردية هي من أبرز التحديات التي ستواجه الحكومة التركية بعد الانتخابات، واعتبر أنه ما دام هناك منع دولي لتقدم تركيا نحو شرق الفرات، فينبغي على الحكومة التركية أن تعمل على الملف الداخلي الكردي^٤، وأن تقدم ما يمكن أن يساهم في الوصول لحلول في هذا الملف.

رابعاً – علاقة تركيا مع الفاعلين الإقليميين والدوليين وأثر ذلك على الوضع السوري:

رأى باحث في مركز دراسات سوري بأن التدخل العسكري التركي في سوريا محدد بالتوافق مع القوى الكبرى روسيا والولايات المتحدة، فالتدخل في عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون جاء بعد التنسيق مع روسيا، وبالتالي، فإن أي تدخل قادم في منبج أو غيرها -بحسب رأيه- لن يتم إلا بالتوافق مع الولايات المتحدة.

وهذا ما أكد عليه رئيس سابق للائتلاف السوري بأن الوجود التركي في سوريا لم يكن بقوة ذاتية، بل بغطاء من عضو دائم في مجلس الأمن أي روسيا، وبالتالي فاستمرار هذا الوجود محدد باستمرار تفاهم أنقرة مع هذه القوى أو إحداها على الأقل.

^٤ كان الكاتب قد ذكر هنا أن إمكانية وصول عبد الله غل للسلطة، قد يؤثر إيجابياً في دفع العمل على الملف الكردي الداخلي، لكن مع اعلان غل عدم ترشحه، وبعيداً عن البرامج المعلنة للمرشحين، يصعب بالتالي التنبؤ بطريقة التعاطي الحكومي المتوقع مع هذا الملف بعد الانتخابات.

وعما تسعى تركيا للحصول عليه من الولايات المتحدة، اعتبر أكاديمي سوري بأن تركيا تسعى للوصول مع الولايات المتحدة إلى اتفاق حول منج، يشكل واجهة لاتفاق شامل على التعاون التركي الأمريكي في سوريا.

وفي سياق متصل، اعتبر عضو في الهيئة السياسية للائتلاف بأن تركيا اليوم في المكان الخطأ في السياسة الدولية، بتعاونها مع روسيا وإيران، وبرأيه فإن تركيا ستبقى محسوبة على المحور. فيما اعتبر أكاديمي سوري أن تركيا الحالية هي ضمن المنظومة الغربية سواء على المستوى العسكري أو على المستوى الاقتصادي.

من جهته استدل كاتب مختص في الشأن التركي بكلمة للرئيس أردوغان تعكس واقع تركيا وموقعها اليوم في المنظومة الدولية حين قال: "نحن ملتزمون بالتحالف مع الغرب والتعاون مع روسيا والتنسيق مع إيران". واعتبر الكاتب أن تركيا ستنزاح مجدداً إلى الغرب لأن العلاقات التركية الغربية مؤسسة من عشرات السنين، وتتداخل فيها علاقات المصالح والنفوذ والتاريخ والإدارة والاقتصاد وغيرها، بعكس علاقاتها مع روسيا وإيران والتي تتسم بوجود حالة من التنافس.

خامساً- مستقبل السياسة التركية شرق الفرات:

بحسب وجهة نظر عضو سابق في الائتلاف فإن وصول إدارة تركية جديدة للحكم يعني وجود فرصة لوجود تعاون تركي مع قوات عربية محتملة شرق الفرات، رغم الهدف غير المعلن بتأسيس كيان كردي بمشاركة عشائر عربية وقوى جيش حر. ورأى أن هناك مجالاً لاحتمال وجود مساومات مستقبلية لتقديم اعتراف تركي بكيان "كردي" في سوريا بدعم أمريكي يكون مطعماً بقوات عربية، كحالة مشابهة لكردستان العراق.

ورأى بأن تركيا بكل الأحوال ستكون مجبرة على قبول الاملاءات الأمريكية في الشمال السوري سواء نجح السيد أردوغان أم نجح أحد منافسيه، وستضطر تركيا للتعامل بشكل أكثر براغماتية مع قوات سوريا الديمقراطية.

كما اعتبر أن هشاشة الوجود التركي غرب الفرات بالإضافة لتحكم روسيا والولايات المتحدة بأغلب القضايا، وإمكانية دخول لاعب جديد (فرنسا)، واحتمالية إرسال قوات عربية، كل ذلك سيدفع تركيا للسير حسب الإرادة الدولية في سوريا.